

# حرية الصحافة و عقدة الخوارجة

2-2



أحمد الحبشي

إعادة هيكلة المجتمع الدولي وبناء نمط جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الدولية بما يخدم نزعة الهيمنة التي تعد الشكل الأبرز للمشهد المحافظ الجديد على الصعيد العالمي.

وإذا كانت برامج المساعدة التي تصدرها الولايات المتحدة وأوروبا لا تخلو من النزوع نحو الاستقطابات إلا أنها واجهت مصاعب في أوروبا الشرقية والغربية وكوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، كما أنها تواجه فشلاً مدمراً في الشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذي أدى إلى إفلاس الإطار الأيديولوجي للبريالية السياسية اليمينية ومذهبها المحافظ الجديد من خلال اعتراف فرنسيس فوكوياما في مقال نشره بمناسبة الذكرى الثالثة لغزو العراق بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقرر أين ومتى ستحصل الديمقراطية، ومؤمداً على أنه لا يمكن للغرباء الأجانب، أن يفرضوا الديمقراطية بما هي عملية طويلة المدى يجب أن تتخطى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تحتاجه المجتمعات المتحولة، لترسيخ الممارسة الديمقراطية ومعالجة تناقضاتها ومصاعبها من خلال معايير واقعية لا معايير ونماذج جاهزة خارجية يتم تصديرها عبر برامج تريبية وبعثات تدريبية

والنقدية الدولية على تصديرها بواسطة الضغوط السياسية والاقتصادية والتجارية إلى البلدان المتخلفة والنامية في إطار الإستراتيجية المسماة إعادة التكيف والتثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بهدف فرض معايير الإدارة الاقتصادية والاجتماعية المناهضة لوظائف الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة على الدول النامية والفقر التي تضطلع الدولة فيها بوظائف حيوية لا يمكن الاستغناء عنها، فإن نمة وصفات جاهزة أخرى تصورها مؤسسات سياسية دولية بهدف تسويق معايير الممارسة الديمقراطية في الدول المتقدمة ونقلها بصورة ميكانيكية إلى البلدان المتخلفة عبر بعثات تبشيرية في صيغة معاهد وبرامج للتدريب والتأهيل والتحويل من خلال الإستراتيجية المسماة ببرامج المساعدة على تنمية الديمقراطية، وفي مقدمتها برنامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الجديد الذي ترعاه وتموله الإدارة الأمريكية والبرنامج الدنماركي الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

لا بد من أن الأزمة الناشئة عن نشر رسوم كاريكاتيرية مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام أسفرت عن تصادم معايير حرية التعبير في الدنمارك وأوروبا عموماً مع معايير حرية التعبير في بلدان ديمقراطية أخرى من بينها الديمقراطيات الناشئة في الشرق الأوسط والعالم العربي الإسلامي عموماً.

المتابع للتطرف المحووظ في موقف نقابة الصحفيين اليميين التي تسيطر عليها أحزاب «اللقاء المشترك» لجهة الرفض المطلق لمشروع قانون الصحافة والمطبوعات الجديد إلى جانب، التشدد في المطالبة بحرية لا حدود لها بعيداً عن أية معايير أو ضوابط قانونية ومؤسسية، سيلاحظ مدى تأثر هذا التطرف بالبرنامج الدنماركي الذي يتولى تأهيل نقابة الصحفيين اليميين وأحزاب «اللقاء المشترك» للتعاطي مع قوالب ديمقراطية جاهزة وفق المعايير الأوروبية.

من ناضل القبول إن الواقع السياسي في اليمن يواجه أزمات وتناقضات بسبب تفاقم سوء استخدام حرية الصحافة وانتقاداتها وبروز الدعوات التي تطالب بإلغاء قانون الصحافة واستبداله بميثاق شرف على نحو ما جاء في رؤية بائسة تقدمت بها أحزاب «اللقاء المشترك» خلال هذا الشهر، ولا يمكن فصل هذه الأزمات والتناقضات عن التدخلات الخارجية التي تحفز على الاستقواء بالأجنبي والتهاافت على ما تسمى ببرامج نشر الديمقراطية وفق المعايير الخارجية التي تسعى الليبرالية السياسية اليمينية الجديدة إلى فرضها على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان الديمقراطيات الناشئة بشكل عام، بهدف جعل التطرف الديمقراطي في هذه البلدان جزءاً من إستراتيجية

الواقع السياسي في اليمن يواجه أزمات وتناقضات بسبب تفاقم سوء استخدام حرية الصحافة وانتقاداتها وبروز الدعوات التي تطالب بإلغاء قانون الصحافة واستبداله بميثاق شرف على نحو ما جاء في رؤية بائسة تقدمت بها أحزاب اللقاء المشترك خلال هذا الشهر، ولا يمكن فصل هذه الأزمات والتناقضات عن التدخلات الخارجية التي تحفز على الاستقواء بالأجنبي والتهاافت على ما تسمى ببرامج نشر الديمقراطية وفق المعايير الخارجية التي تسعى الليبرالية السياسية اليمينية الجديدة إلى فرضها على بلدان الشرق الأوسط وبلدان الديمقراطيات الناشئة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الديمقراطية هي مدرسة لتعلم قيم الحوار والنقاش والاختلاف في إطار التعايش السلمي لكافة مكونات المجتمع المدني، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون ضمانات وضوابط دستورية أو قانونية تنظم وتحمي الحريات والحقوق المدنية من خطر الاستبداد بما هو سلوك عدواني ينتهك الحريات والحقوق المدنية سواء جاء هذا السلوك من قبل السلطة وأجهزتها أو من داخل المجتمع المدني نفسه حيث يعد سوء استخدام الحرية شكلاً من أشكال العدوان عليها وانتهاك قيمها، الأمر الذي يعلي من أهمية ودور سلطة القانون في تنظيم العمليات الديمقراطية في إطار دولة المؤسسات الخاصة للقانون.

نحو جعلها في حال تصادم مع المنجزة والقبولية الوافدين من خارج الواقع، من نال القول إن ثمة ميولاً عالمية للهيمنة برزت بعد انتهاء الحرب الباردة حيث برزت نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون ونظرية نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما شكلتا إطاراً أيديولوجياً للميول التي ارتبطت بتحول الليبرالية إلى مذهب محافظ جديد بعد أن أدى غياب الشويعية كخطر يهدد الديمقراطية الليبرالية إلى تضالور دور ومكانة بنسار الوسط في الديمقراطية الليبرالية وتنامي دور وتأثير ما تسمى الليبرالية الجديدة بمذهبها المحافظ الجديد. والحال أن التحول نحو الديمقراطية، وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اضحى مطلباً موضوعياً في العديد من بلدان العالم وخصوصاً البلدان المتخلفة والنامية التي انغلقت على نظم شمولية

والثابت أن الديمقراطية لا تكون مدرسة للتعليم من دون أن تكون هيئات الدولة الدستورية والتشريعية والتنفيذية المنتخبة وهيئات المجتمع المدني كالأحزاب والمنظمات غير الحكومية والصحافة ووسائل الإعلام الحرة مدارس للتعليم أيضاً، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل سيادة القرية والعشوائية والفوضى. لا تحل الأحزاب الخاضعة لسلطة النخب المعائلية والقبلية والنشلية لا تصلح لأن تكون مدارس لتعلم قيم الحرية والديمقراطية، وبالقدر ذاته فإن الصحف الخاضعة لتأديرة الدخاكتية والقرية، والعشوائية والمنغلقة من قبل السلطة والقانون والقيم المهنية، لا تصلح لأن تكون مدارس لتعليم الصحفيين العاملين فيها قيم الحوار والاختلاف والنقاش، وإكسابهم مهارات وخبرات مهنية خصوصاً عندما تضطر فوضى إصدار الصحف بتسلسل الأديعاء والدخلاء على الصحافة إلى جانب سوء استخدام الحرية من خلال توظيفها إلى أداة للإبتراز والكذب والتلفيق والغف والتكفير والتخوين والإساءة إلى الكرامة الشخصية للمواطنين.

مرنة أو استبدادية مطلقة، ويقدر ما وجدت هذه البلدان المجتمعات في انتهاء الحرب الباردة وما رافقها من استقطابات أيديولوجية وعسكرية واقتصادية وأمنية منأخاً جديداً لإطلاق ميكانيزمات النمو والتحديث التي تساعدها على استخدام الحريات السياسية والاقتصادية كقوافل للتنمية والتطور والحق الحضارة الحديثة، بقدر ما اصطدمت بزعمات الهيمنة التي عبرت عنها الليبرالية الجديدة ومذهبها المحافظ الجديد من خلال سعي قوى الهيمنة إلى تصدير نماذج وقوالب جاهزة للديمقراطية على نحو يعرقل تقدم هذه البلدان على طريق التطور الديمقراطي والاقتصادي الطبيعي.

وإذا كانت الوصفات الجاهزة التي اعادت المؤسسات المالية والنحاجات والأزمات والتناقضات والمصاعب ما هي نتاج موضوعي للعملية الديمقراطية التي بدأت بإرادة وطنية مستقلة ومن دون إلهامات خارجية قبل حوالي ستة عشر عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، ولا يمكن تطوير النجاحات ومعالجة هذه الأزمات والتناقضات والمصاعب بدون إعادة اكتشاف الواقع من خلال دراسة وتحليل مصاعب التطور نحو الديمقراطية، وهو ما تحجز عن تحقيقه المراهنت الخاطرة على التدخلات الخارجية التي تعتمد دائماً مبدأ إسقاط القوالب الجاهزة ومعايير الديمقراطية الأمريكية والدنماركية والأوروبية على أوضاع متخلفة في بلدان الديمقراطيات الناشئة التي تنتج موضوعياً أواتها الخاصة على

وإذا كانت الوصفات الجاهزة التي اعادت المؤسسات المالية والنحاجات والأزمات والتناقضات والمصاعب ما هي نتاج موضوعي للعملية الديمقراطية التي بدأت بإرادة وطنية مستقلة ومن دون إلهامات خارجية قبل حوالي ستة عشر عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، ولا يمكن تطوير النجاحات ومعالجة هذه الأزمات والتناقضات والمصاعب بدون إعادة اكتشاف الواقع من خلال دراسة وتحليل مصاعب التطور نحو الديمقراطية، وهو ما تحجز عن تحقيقه المراهنت الخاطرة على التدخلات الخارجية التي تعتمد دائماً مبدأ إسقاط القوالب الجاهزة ومعايير الديمقراطية الأمريكية والدنماركية والأوروبية على أوضاع متخلفة في بلدان الديمقراطيات الناشئة التي تنتج موضوعياً أواتها الخاصة على

بوسعة القول إن الواقع السياسي في بلادنا لا يخلو من النحاجات والأزمات والتناقضات والمصاعب ما هي نتاج موضوعي للعملية الديمقراطية التي بدأت بإرادة وطنية مستقلة ومن دون إلهامات خارجية قبل حوالي ستة عشر عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، ولا يمكن تطوير النجاحات ومعالجة هذه الأزمات والتناقضات والمصاعب بدون إعادة اكتشاف الواقع من خلال دراسة وتحليل مصاعب التطور نحو الديمقراطية، وهو ما تحجز عن تحقيقه المراهنت الخاطرة على التدخلات الخارجية التي تعتمد دائماً مبدأ إسقاط القوالب الجاهزة ومعايير الديمقراطية الأمريكية والدنماركية والأوروبية على أوضاع متخلفة في بلدان الديمقراطيات الناشئة التي تنتج موضوعياً أواتها الخاصة على

## جانعون .. لا تطعمهم الأيديولوجيا!

والسلوك الاجتماعي والتربية.. الخ. لكن التعامل في منجزها يؤكد حقيقة أخرى لا تقل عن أختها وهي أن هناك يوماً شاسعاً وفجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق لدى الظاهرة الإسلامية في ما يتعلق بالمستقبل وكيفية التأخر فيه. وبمعايير الحديث عنها مع أنها تمثل نسبة قليلة مقارنة بالأسباب الداخلية المتعلقة ببنية الظاهرة الفكرية وتطوراتها على أرض الواقع، فإن الحديث عن الأسباب الداخلية يبقى الأضعف والأكثر عملياً لا سيما أنه يرتبط بالفهم القلبي من مثل هذه الحالة أقل من عند أنفسهم، وفي اعتقادي أن أكبر الأسباب في خلق هذه الفجوة هو غياب التفكير الاستراتيجي للعقل المسلم في التعامل مع المستقبل الواقعي من خلال إعادة تشكيل انماط التفكير والتشكيل والفعل، إضافة إلى الوعي بالاولويات التي تأتي في اول القائمة من مثل التحديات المتعلقة بالتحويلات السكانية ومواد الطاقة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومسائل الإسكان والتعليم والصحة ما يدخل تحت مسمى التنمية. ولا شك أن نحت مثل هذه العقلة وتشكيل ملامحها مبني على حقيقة لا تبدو واضحة لدى الكثير من سعيون للتغيير والإصلاح، لأنهم يظنون وأهمين أنهم آراء نودج التعامل مع المستقبل والتنمية بعد سلفاً، أو يمكن استحضار من تاريخنا وترائنا جملة وتفصيلاً، حتى تلك التفاصيل الدقيقة التي أفرزها الواقع المتجدد ولا ليس علينا سوى الاجتهاد في التطبيق والامتثال...

يوسف الديني  
عقد بمدينة إسبيلية المؤتمر الثاني للأمة من المسلمين ورجال الدين اليهود في أجل السلام، وكان هذا اللقاء مفاجئاً جداً على مستوى الحوار الشخصي بين أفرادها بشكل غير مسبق في مثل هذه المؤتمرات التي تأتي في غالبيتها ضمن إطار «الدبلوماسية الرخوة» التي تحاول أن تقفز على الواقع المعقد بمحاولات من الطرفين.

## فوكوياما .. الخطأ والصواب

متابع فوكوياما: أمر مبالغ فيه حصل مع بوش. فعدماً انتخب رئيساً صرح على هذا السبيل: من المحتمل أن يمتلك الجاهلون فنتاة ثوبية لكن سيناريو واحد أدى إلى موجة خوف عارمة. ويعبر فوكوياما عن رغبته برؤية العديد من المؤسسات المتعددة الأوجه، كما يدعوها هو، تدعم عمل الأمم المتحدة الهادف إلى ممارسة الضغط الدولي.

تم اضافة بنيرة صارمة: لقد ارتدبت. قلند افضل فوكوياما بشكل نهائي عن المحافظين الجدد لاني راى في حرب العراق خطا فاحشا نظريا وعمليا على خلاف المحافظين الجدد الذين لم يفتنعوا بذلك حتى الساعة، رغم كل سبلاتها.



فرنسيس فوكوياما

قال فوكوياما: أذكر أنني صفت بعدم الشعور بالسعادة الفعلة مع الولايات المتحدة. فاحد الأخطاء التي اقترها البعض الشعب الأمريكي هو إسراف الحكم على هذا الشعور. إذ كان من السهل جدا تصنيفه في خانة العنادة لأمريكا إلا أنني كنت أسعم ذلك من أفسراد يعبرون أسداء لأمريكا.

وقد بدأت شكوك فوكوياما حول مشروع المحافظين الجدد تتبلور في بريطانيا منذ بعض الوقت.